

٢٢/١٠/١٩٨٧).

موقف سوفياتي جديد ؟

في موسكو، تناولت محادثات شولتس - شيفاردنازده - حسب تأكيد سوفياتي - «موضوع المؤتمر الدولي من أجل الوصول الى الحل الشامل والعاقل لأزمة الشرق الاوسط». وفي هذا الاطار، طرح الجانب الاميركي تصوره القائم على «ضرورة عقد مؤتمر مصغّر يشمل الاردن واسرائيل، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية [مشروع شولتس]»، وذلك من أجل بلوغ «حل مرحلي مؤقت» بين الاردن واسرائيل، وأي دولة عربية مستعدة للاشتراك فيه. وزعم الاميركيون ان مؤتمراً كهذا سوف «يفتح... الافاق نحو الحل الشامل فيما بعد» (ورد في مقابلة مع نايف حواتمة، الحرية، نيقوسيا، العدد ٢٣٦/١٣١١، ص ٤ - ٩).

كذلك زعموا - لتعزيز موقفهم - ان هناك وفاقاً قائماً فيما بين دول الشرق الاوسط، وان الحل، بالتالي، ينبغي ان يكون في اطار اقليمي. لكن هذا الزعم سرعان ما أسقط من الاعتبار، بعد ان جوبه بحجة سوفياتية مفادها ان جولة نائب وزير الخارجية السوفياتية، يولي فورنتسوف، على منطقة الشرق الاوسط، التي زامنت جولة شولتس، قد اثبتت العكس تماماً. فقد تأكد للسوفيات ان لا وفاق اقليمياً بين دول المنطقة، بل ان هناك «اصراً من قبل الدول العربية... على المؤتمر الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، للوصول الى حلّ عادل لأزمة الشرق الاوسط...». ولذلك رفضوا المشروع الاميركي (المصدر نفسه).

ويبدو ان ثمة نسقين من المعلومات، سوفياتي واميركي، حول الموقف السوفياتي في المباحثات المذكورة. ففي المعلومات المستقاة من موسكو، أصرّ السوفيات على «ضرورة المؤتمر الدولي الحقيقي ذي الصلاحيات... بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية [في مجلس الأمن] ومشاركة م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، والتكافؤ، مع الأطراف الأخرى» (المصدر نفسه). أما في المعلومات الاميركية، فقد ورد ان موسكو عرضت على واشنطن «صيغة جديدة» لتمثيل الفلسطينيين

التي فرضت على المحادثات بين الجانبين، اختلفت التصريحات حول موقف العاهل الاردني من اقتراح شولتس. فقد وردت معلومات - نقلاً عن وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب - مفادها ان الاردن رفض الاقتراح (المصدر نفسه). ووردت معلومات أخرى، نقلاً عن مسؤولين اميركيين، تؤكد «ان اسرائيل والولايات المتحدة والاردن تبحث 'صيغة جديدة' «قوامها 'مؤتمر' شبه دولي... [يكون] أكثر تقبلاً لرئيس وزراء اسرائيل...» (القبس، ٢٣/١٠/١٩٨٧). في حين اكد فريق ثالث، نقلاً عن مسؤول اسرائيل، «ان الملك لم يرفض... الا انه لم يقدم التزاماً نهائياً». ووفق هذا الفريق، فانه اذا قُدر لهذه الصيغة ان تدخل حيز التنفيذ، فانها، اذ ذلك، سوف تخدم غرضين في آن: الأول، ان «الملك حسين [سوف] يشعر بأنه أمن' مظلة' سوفياتية ازاء الانتقادات الراديكالية»؛ والثاني، «ان شامير سوف يشعر كذلك بأنه يجري مفاوضات مباشرة مع الاردن دون مواجهة الضغوط التي قد تمارسها دول عدّة...» (توماس فريدمان، انفرنانشيونال هيرالد تريبون، ٢٢/١٠/١٩٨٧).

وبسبب اختلاف وتأثر هذه المعلومات، والمعايير التي استخدمت أساساً لها، تظل حقيقة الموقف النهائي الاردني من اقتراح شولتس غير محددة؛ وعلى ذلك، فهي، اذاً، عرضة لغير علامة استفهام. لكن شولتس، الذي توجه بعد ذلك الى موسكو للباحث مع نظيره السوفياتي، ألمح، بشكل مقتضب في اطار ما يوصف بـ «خير الكلام...»، الى معيار الدفع القائم، حينما قوّم النتائج، حتى تاريخه، بالقول: «ان المبالغة في التركيز على طرق عقد المؤتمر الدولي ليست، على الأرجح، والسبيل القويم». ولذلك، فان فكرة الدعوة الى مؤتمر كهذا «أصبحت مستبعدة» (الشرق الاوسط، ٢٢ و ٢٥/١٠/١٩٨٧). يضاف الى ذلك، الملاحظات التي ابداه شولتس على هامش محادثاته، وأعلن عنها المحيطون به. فقد ذكر هؤلاء ان شولتس «يتفق مع الاسرائيليين في بعض ما أبدوه من اعتراضات بشأن عقد المؤتمر الدولي، لا سيما في ما يتعلق باشتراك الاتحاد السوفياتي فيه»، وهو يرى «ان نوع المؤتمر الذي يريده السوفيات هو، بالتحديد، ذلك الذي يأمل الاسرائيليون تلافياً»، وشولتس «متفق معهم في هذا الصدد» (المصدر نفسه،